

أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر (2000-2014)

أ. سمية بلقاسمي

جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر

belksoumia8@gmail.com

Received: 2014

Accepted: 2014

Published: 2014

ملخص:

عرفت الجزائر زيادة متواصلة في العرض النقدي، خاصة منذ 2001 مع إشكالية فائض السيولة التي تعاني منها البنوك الجزائرية والذي يبقى عاطلا في ظل غياب سياسات حكومية ملائمة، مما دفع الحكومات إلى اتخاذ عدة إجراءات لامتصاص جزء من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد. وعليه نهدف من خلال دراستنا لمعرفة أثر هذه الزيادة في عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرين، وكانت النتيجة وجود علاقة طردية طويلة المدى بينهما حيث تؤدي زيادة العرض النقدي في الجزائر بـ 1% إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 0.28%. مما يوضح أثر الزيادة في العرض النقدي على التضخم في الجزائر. إلا أن التوسع النقدي ليس المسؤل الوحيد على حدوث التضخم، فمن أسبابه أيضا التضخم المستورد الواضح من خلال ارتفاع أسعار الواردات من المواد الغذائية خلال فترة الدراسة، مما يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية، ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنوع الناتج مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.

Résumé :

L'Algérie a connu une augmentation continue de l'offre de monnaie, surtout depuis 2001, avec le problème de l'excès de liquidité subi par les banques algériennes, qui reste inactif en l'absence des politiques gouvernementales appropriées. Ce qui a incité les gouvernements à prendre quelques mesures visant à absorber une partie de cette masse monétaire en circulation dans l'économie. Ainsi notre recherche vise à connaître l'impact de cette augmentation de l'offre de monnaie sur le niveau générale des prix en Algérie.

On a utilisé le test de cointégration de Angel et Granger afin d'estimer la relation entre les deux variables, le résultat est la présence d'une relation positive à long terme entre elles où l'augmentation de 1% de la masse monétaire engendre une augmentation de 0.28% du niveau générale des prix, ce qui illustre l'impact de l'offre de monnaie sur l'inflation en Algérie.

Cependant l'expansion monétaire n'est pas la seule cause responsable de l'inflation, parmi les causes de cette dernière, il y a l'inflation importée qui paraît à travers la hausse des prix des importations des produits alimentaires au cours de la période d'étude, ce qui reflète la faiblesse de l'économie nationale à répondre à ses besoins des produit de base et sa dépendance envers l'extérieur.

Alors la politique monétaire doit viser la croissance et la diversification de la production et aussi continuera à combattre l'inflation avec les outils existants.

تمهيد:

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويزداد تأثير

التضخم على اقتصاديات الدول كلما توفرت البيئة الملائمة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد

على مجموعة من العوامل التي تدفع المستويات العامة للأسعار للارتفاع المستمر. وعند النظر في الدراسات الاقتصادية نجد نظريات مختلفة تحاول تفسير أسباب حدوث التضخم، وأحد الأسباب الدائمة الوجود هو الزيادة في عرض النقود المتداولة في الدولة.

تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية منذ سنة 2001 نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسات حكومية لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية، والتي قدرت سنة 2014 بـ 2730.88 مليار دينار، مما أثر تأثيرا بالغيا في الوضع النقدي وأدى إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني، وقد اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات لتقليل الكتلة النقدية المتداولة كعمد عمليات إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة. كما اعتمدت أدوات جديدة لامتناس فائض السيولة كعمليات استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، 3 أشهر وستة أشهر، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، وذلك لتفادي الآثار التضخمية الممكن حدوثها.

وعليه نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر هذه الزيادة في عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

• هل هناك علاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر؟ وما مدى قدرة العرض النقدي على تفسير المستوى العام للأسعار في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية التالية:

• تؤثر الزيادة في المعروض النقدي على التضخم في الجزائر، حيث تؤدي زيادة الكتلة النقدية المتداولة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وسيتم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

✓ أولا: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم وعلاقته بكمية النقود.

✓ ثانيا: واقع الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر.

✓ ثالثا: دراسة قياسية للعلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار في الجزائر.

أولا: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم وعلاقته بكمية النقود

تتعدد النظريات المفسرة للتضخم والعلاقة بين كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، أهمها:

1. النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم:

يطلق على النظرية الكلاسيكية، بنظرية كمية النقود لأنه تم تطويرها في القرن 18 من قبل أوائل المفكرين الاقتصاديين، أمثال: DAVID HUME، الذين يطلق عليهم اليوم الاقتصاديون الكلاسيك، ويعتمد معظم الاقتصاديين اليوم على هذه النظرية من أجل تحديد محددات التضخم في المدى الطويل¹. يعتبر قانون المنافذ ل: JEAN B. SAY 1803 من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، وحسب SAY فإن النقود ليست إلا حجابا يخفي حقيقة المبادلات، وعملية التبادل تتم بين المنتجات. فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى².

أما ريكاردو فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل، فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير إلا على المستوى العام للأسعار. أما JEAN S. MILL 1817 فقد اعتمد مرة أخرى على أفكار RICHARD CANTILLON حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استخدام هذه النقود الإضافية.

مع SAY و RICARDO و S.MILL، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار. فالنظرية الكمية تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة، التي لا تؤثر على هذا الاقتصاد، أي أن الزيادة في مخزون النقود لها تأثير أوتوماتيكي على الأسعار، دون التأثير بعلميتي الإنتاج والتبادل³. برهن الكلاسيك على أن التغير في الأسعار مرتبط فقط بالتغير في كمية النقود المتداولة، استنادا إلى معادلة التبادل لفيشر.

1.1. معادلة التبادل لفيشر:

وضعت هذه المعادلة لأول مرة على يد الاقتصادي الإنجليزي: DAVID HUME، ثم طورت بعد ذلك في القرن العشرين، على يد الأمريكي: IRVING FISHER، الذي أعاد صياغتها. وحسب هذه المعادلة فإن النقود تطلب أساسا لأنها وسيلة دفع، والكمية المتداولة منها تحدد مستوى الأسعار⁴. ويمكن توضيح صيغة معادلة التبادل

$$M.V = P.Y \dots (1.1) \text{ كما يلي}^5$$

تشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها، مساوية للنتاج الاسمي، والذي يمثل الناتج الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار. حيث تشير V إلى معدل الدوران أو التداول المتوسط للوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة، واللازم لإتمام الصفقات المتعلقة بالدخل⁶.

وتقوم هذه المعادلة على افتراض أنسرة تداول النقود مستقرة نسبيا عبر الزمن⁷. وعليه، فإنه عندما يقوم البنك المركزي بتعديل كمية النقود المتداولة، فإن ذلك يولد تغيرات في القيمة الاسمية للنتاج (P.Y). إنتاج السلع والخدمات Y في الاقتصاد محدد بشكل أساسي بواسطة عرض عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى تكنولوجيا الإنتاج المتوفرة، وبشكل خاص بما أن النقود حيادية فهي لا تؤثر على الإنتاج، كما أن الاقتصاد يوجد في مستوى التشغيل الكامل، أي أن ارتفاع كمية النقود لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج. وبالتالي، فإنه عندما يعدل البنك المركزي عرض النقود المتداول، فإن ذلك سيؤدي إلى تغير المستوى العام

$$P = \Delta M \cdot \frac{V}{T} \dots\dots (1.2) \dots\dots^9$$

للسعار⁸. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية⁹: $= \frac{\Delta M}{M} \frac{\Delta P}{P}$ ، أي أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير نسبي في المستوى العام للأسعار.

2.1. معادلة كامبردج:

ساهم في صياغة هذه المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني لنظرية كمية النقود الاقتصاديون مارشال، بيجو، روبرتون، الذين قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل لتصبح تسمى معادلة الأرصد النقدية.

يرى مارشال أنه في كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل القومي يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، وهو ما أسماه بالتميز النقدي¹⁰. وقد أهملت سرعة دوران النقود بالكامل في الصيغة الكلاسيكية المحدثة واستعوض عنها بفكرة الطلب على النقود الذي يعرف بأنه الطلب الناشئ عن الرغبة للاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض التبادل وأغراض احتياطية كمستودع للقيمة¹¹. يرى مارشال بأن مستوى الأسعار يكون مستقرا إذا ما تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها، وفقا للمعادلة التالية¹²:

$$M = K (P.y) \dots\dots\dots (2.1)$$

M: كمية النقود المعروضة بنفس مفهوم فيشر / K: نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة سائلة / y: الدخل الحقيقي / P: المستوى العام للأسعار / (P.y): الدخل النقدي
أين: $M_d = K (P.y)$ يمثل الطلب على الأرصد النقدية.

تمثل $(Ky \frac{M_d}{P}) =$ الأرصد الحقيقية التي يحتفظ بها الجمهور في شكل نقود، أو القيمة الشرائية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي، أي القيمة الحقيقية للطلب على النقود¹³. إذا ارتفعت الأسعار يرفع الأفراد طلبهم على النقود بحيث تبقى قدرتهم الشرائية (القيمة الحقيقية للطلب على النقود) ثابتة، أي أن الأفراد عقلانيون وغير خاضعون للوهم النقدي¹⁴.

كما يمكن القول أن المعامل K يعبر عن النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والدخل النقدي

$$K = \frac{1}{V} \text{ (قيمة السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد) أي مقلوب سرعة دوران النقود}^* : K = \frac{1}{V}$$

بتعويض K بقيمتها في المعادلة (2.1) نجد: (2.2) $P = \frac{M.V}{y.K}$ ، وهي نفس معادلة التبادل مع بعض

التغييرات¹⁵.

نلاحظ من المعادلة (2.2) العلاقة العكسية بين المعامل K والمستوى العام للأسعار، حيث يرى مارشال أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات وأن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استنادا إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي¹⁶، وبالمثل انخفاض النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل سائل يؤدي لزيادة الإنفاق وارتفاع المستوى العام للأسعار. كما يرتفع المستوى العام للأسعار في حال انخفاض الدخل الحقيقي والعكس. إلا أن مدرسة كامبردج تفترض في الفترة القصيرة ثبات المعامل K لكونه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغييرها إلا في الأجل الطويل، بالإضافة لثبات الدخل الحقيقي¹⁷. وعليه فإن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى ارتفاع مستوى السعر مما يؤدي لارتفاع الطلب على النقود إلى أن يتساوى مع عرضه ويتحقق التوازن¹⁸. وبالتالي فهي تشارك المدرسة الكلاسيكية في التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار.

2. النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

استند تحليل كينز عن التضخم على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي وبين الطلب الكلي. وقد استعان بفكرة المضاعف والمعدل فيشرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم¹⁹. وقد فرق كينز بين حالتين وهما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل، وحالة ما بعد الوصول إلى هذه المرحلة²⁰.

1.2. الحالة الأولى: حينما لا يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. اعتقد كينز بأن الزيادة التي تحدث في الطلب الكلي الفعال ستنتج في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخض عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين، مما يغريهم على زيادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد

بها في الأسعار، ومع ذلك فقد أشار كينز إلى أنه ما أن تسير عجلة التوظيف للأمام، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد القومي قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل²¹.

وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي، وهو ينشأ في رأيه نتيجة للعوامل الآتية²²:

✓ تفاوت مرونة إنتاج السلع في المدى القصير، فالسلع الصناعية مرونة الإنتاج، أي يمكن زيادة كميتها بحسب الزيادة في الطلب، وبعكسها السلع الزراعية التي تميل أسعارها تبعاً لذلك للارتفاع الكبير المبكر.

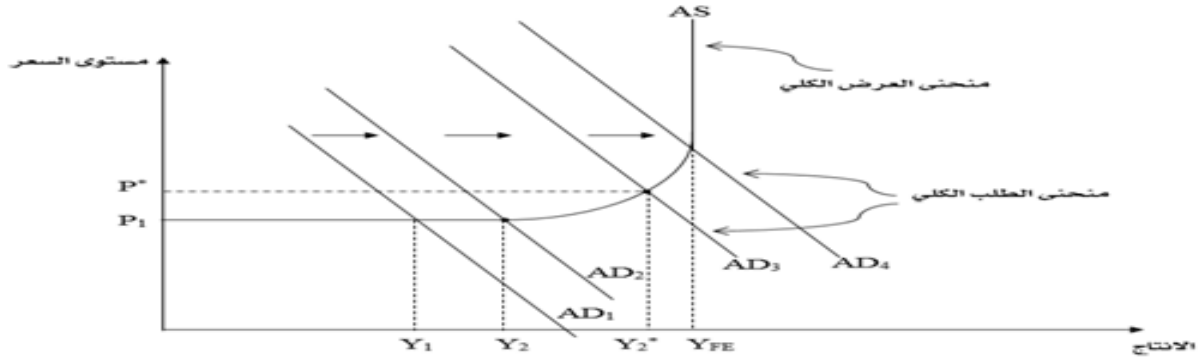
✓ ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة.

✓ وجود عجز في بعض عناصر الإنتاج التي لا يمكن استبدالها مما يترتب ارتفاع أسعارها.

✓ وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد، نتيجة لما يحاوله طوائف المنتجين واتحادات الصناعات والمشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتها عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد للتوظيف الكامل.

والتضخم الجزئي قد اعتبره كينز حافزاً على زيادة الإنتاج، نظراً لما يأتي في ركابه من أرباح قدرية، ولذا تعمل السلطات النقدية في أوقات الكساد الدوري على تحقيق أكبر قدر من التوظيف²³. ويمكن توضيح حالة الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز



المصدر: محمد صالح القرشي، "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص301.

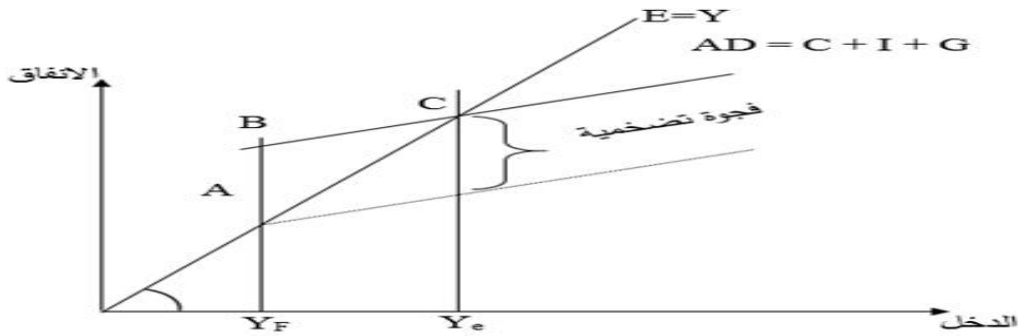
بافتراض أن الاقتصاد في حالة ركود وانخفاض في الطلب الكلي، وأن الطلب (AD_1) يرافقه مستوى سعر (P_1). إذا تم تحفيز الطلب الكلي مما يؤدي لانتقاله إلى (AD_2) فإن الإنتاج يزداد إلى (Y_2)، فالشركات تزيد إنتاجها لمقابلة الزيادة في الطلب، لكن مستوى السعر يبقى عند (P_1)، لنفترض أن الحكومة عمدت على زيادة

الطلب الكلي إلى (AD_3) و (AD_4) ، فإن الإنتاج يتوسع إلى (Y_2^*) و (Y_{FE}) لكن يرتفع السعر إلى (P^*) و (P') لاقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل ، وهو ما يطلق عليه بالتضخم الجزئي.

2.2. الحالة الثانية: وهي حالة التوظيف الكامل ، حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. فإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن الزيادة لتتجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقى لقياس العرض للخدمات ، حتى تأمن رونة عرض السلع والخدمات لتتبلغ الصفر تماما عندما منطقة التوظوى فالكامل ، ولهذا فإن الزيادة التي تحدث في حجم الطلب الكلي الفعال يتم خضعها ارتفاعا لتتضخم في الأسعار²⁴.

ولقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم ، لهذه الفجوة أهمية كبيرة في قياس التضخم ، ويقصد بها ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي C ، الاستثماري I ، والحكومي G) العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل ، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره²⁵. ويمكن تمثيل الفجوة التضخمية من خلال الشكل التالي:

الشكل (2): الفجوة التضخمية عند كينز



Source : Fatukasi Bayo, « Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis », International journal of humanities and social sciences, Vol 1, .5N12, P26

يمثل المنحنى (AD) دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وهي أقل انحدارا من الخط المرسوم بزاوية 45° تحقيقا بالفرض الكينزي بإمكانية تسرب جزء من الدخل إلى مجرى الادخار ، حيث تؤدي زيادة الدخل لزيادة المستوى المرغوب بادخاره منه في الوقت ذاته²⁶. من خلال الشكل نلاحظ أن الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن (النقطة A) عند مستوى التوظيف الكامل أين مستوى الدخل الذي يوافق (الدخل المحتمل) هو Y_F ، لو حدث وزاد الطلب الكلي بسبب زيادة عرض النقود ، فإن زيادة الطلب الكلي ستؤدي لنقل منحنى الطلب لأعلى ليتحقق التوازن عند نقطة جديدة نقطة (C) ليصبح مستوى الدخل التوازني Y_e ، وهي زيادة غير مرغوب فيها لكون الإنفاق الموافق للدخل التوازني (Y_{ec}) أكبر من الإنفاق اللازم لتحقيق التوظيف الكامل (Y_{FA}) وعليه فإن هذه الزيادة في الطلب هي زيادة نقدية غير حقيقية ، لأنها تعبر

عن زيادة في الدخل لا يقابلها أي إنتاج فعلي. مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية بالمقدار (AB) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار²⁷. استمرار هذه الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

وعليه حجم الفجوة التضخمية تقاس بمقدار الزيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، أي أنها تقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل ومستوى الطلب عند مستوى التوظيف الكامل، لذا تسمى بفجوة الطلب الكلي. ويطلق على الفرق بين الدخل القومي المحتمل ودخل التوازن الفعلي بفجوة الدخل، وهي تمثل النقص المستهدف في الدخل حتى يتم التوازن عند مستوى التوظيف الكامل²⁸.

بمعنى أن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. ويرجع كينز هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة في عرض النقود، حيث أن حدوث التضخم يتطلب الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي والذي لا يمكن أن يحدث بفعل الزيادة المستمرة للنفقات العامة أو تخفيض مستمر للضرائب، فالمبلغ الممكن للنفقات العامة يكون محددًا: الدولة لا تستطيع أن تتفق أكثر من الثروة الوطنية (أي أكثر من 100 % من الناتج الوطني الإجمالي)، وفي الواقع فإن ارتفاع النفقات العامة سيوقف من قبل الحكومة قبل الوصول إلى هذا الحد. كما أن هذا إجراء التخفيض المستمر في الضرائب محدود - عندما يصبح مستوى الضريبة معدوماً، فلا توجد أي طريقة لتخفيضه أكثر - ومنه نصل إلى استنتاج أنه في التحليل الكينزي، فإن التضخم ليس ناتجاً عن السياسة المالية لوحدها وفي هذا الإطار فإن التحليل الكينزي يعيد نظرية فريدمان التي تنص على أن التضخم له دائماً أصل نقدي²⁹.

حيث يرى أنه إذا استطاعت أن تؤثر كمية النقود على الطلب الفعلي في ظل عدم مرونة العرض فإن ذلك سينعكس في صورة متناسبة في الأسعار. وهنا توصل كينز لنفس نتائج النظرية الكمية في ظل التشغيل الكامل.

3. النظرية النقدية في تفسير التضخم:

أعدت مدرسة شيكاغو نظرية كمية النقود إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة مع إعطائها بعض التغييرات والتطورات الجديدة وتضم هذا مدرسة جمهرة واسعة من الاقتصاديين، ويترأسها بلا منازع، ميلتون فريدمان³⁰.

يرى فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة فهو يرى عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها، وأن أي محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة. كما يرى فريدمان أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار³¹:

✓ تغير النسبة بين كمية النقود والإنتاج القومي الحقيقي أي نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود وليس مجرد تطور كمية النقود.

✓ التغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها الذي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من مداخيلهم، أي ما يطرأ على الطلب النقدي من تغيرات.

هذه الميكانيزمات عند فريدمان ترتبط بعرض النقود والطلب على النقود، ولما كان عرض النقد يتحكم فيها لسلطات النقدية فإنهم اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار.

انطلق فريدمان في تحليله للطلب على النقود من السؤال الذي سبقه إليه اقتصادي وكامبردج وكينز، وهو "لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية؟" وللإجابة على هذا السؤال، وبدلاً من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأي طلب على الأصول الأخرى³²، واستخدم لتحليل العوامل المؤثرة فيه نظرية الطلب على الأصول والتي تنص على أن الطلب على الأصول المالية لا بد وأن يعتمد على: أولاً الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة بالثروة الفردية، وثاني العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على الأصل موضع البحث. وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفاتها أصل من الأصول المالية كما يلي³³:

$$M/P = F(Y, r_1 - r_0, r_2 - r_0, n - r_0)$$

M/P: يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وهو بذلك يشبه الطلب الكينزي على النقود والذي هو عبارة كمية النقود الاسمية (M) مقسومة على المستوى العام للأسعار.

جاء فريدمان بفكرة جديدة للدخل أطلق عليها الدخل الدائم ويمثل في المعادلة بالمتغير Y، وعرفه بأنه معدل أو متوسط الدخل المتوقع في الأمد البعيد، وقد استخدم فريدمان فكرة الدخل الدائم للتعبير عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل في الدخل ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط، وهي النقود والسندات والأسهم، حيث:

r_0 : يمثل العائد المتوقع على النقود، r_1 : يمثل العائد المتوقع على السندات، r_2 : يمثل العائد المتوقع على الأسهم، ويعتمد الطلب على الأرصدة الحقيقية على العائد المتوقع من السندات والأسهم مقارنة بالعائد على النقود، كما يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين. فكلما زاد العائد على السندات أو

الأسهم مقارنة بالعائد على النقود ازدادت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

أما العائد على النقود I_0 فيمكن أن يتمثل بمصدرين هما: الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لأصحاب الودائع النقدية كتسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء مثلا وأي خدمات مجانية أخرى، والفوائد التي تمنح علي الودائع النقدية إن وجدت كالتالي تمنح من قبل المصارف في بعض الأقطار على الحسابات الجارية أو على حسابات التوفير الاعتيادية أو حسابات التوفير الشيكية³⁴.

يمثل المتغير الأخير $n-I_0$ العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود، حيث n يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر كسبا رأسماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق كسب مالي عند ارتفاع سعرها.

لقد أضاف فريدمان متغيرا آخر لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية أو غير البشرية، ويرى أن العلاقة بين هذا المتغير والطلب على النقود هي طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، وعليه كلما زادت نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي يكون فيها سوق العمل راكدة³⁵. إلى أن هذا المتغير لا يلعب أي دور مهم في النظرية النقدية لفريدمان ولم يشر إليه في دالة الطلب على النقود أعلاه.

مما سبق يتبين لنا أن فريدمان قد ضمن دالته عدة بدائل للاحتفاظ بالنقود، متمثلة بعدة أسعار فائدة أو عدة معدلات للعائد عليها، وهنا نشير أنه عندما قدم فريدمان نظريته لم يكن هنا كعائد على الودائع الجارية لذا اعتبر فريدمان النقود سلعة بديلة للسلع الأخرى ويجب على الجمهور الاختيار بينهما عندما يقررون مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها، ولهذا السبب أدخل فريدمان متغيرا خاصا بذلك في دالته وهو عبارة عن الفرق بين معدل العائد على السلع ومعدل العائد على النقود ($n-I_0$) وتضمن هذا المتغير في دالة الطلب على النقود له دلالات ومضامين مهمة من الناحية النظرية، لأن افتراض النقود سلعة بديلة للسلع الأخرى، يعني في نهاية الأمر أن أي زيادة في كمية النقود يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على الإنفاق الكلي على السلع والخدمات فعندما تزداد كمية النقود أكثر مما يرغب فيه الجمهور في الاحتفاظ به فإنه سوف ينفقها على السلع والخدمات البديلة للنقود، كما أوضح فريدمان بأن معدل العائد على النقود والعائد على الأصول المالية الأخرى يبقى ثابتا أو لن يؤثر على الطلب

على النقود. وعلى هذا الأساس استنتج فريدمان بأن تغيرات أسعار الفائدة سوف لن يكون لها أي تأثير، أو تأثير ضعيف إن وجد إطلاقاً، وأن الأرصدة الحقيقية في التحليل النهائي تتغير تبعاً لتغير الدخل المتوقع في الأمد البعيد³⁶. وبذلك تتحول دالة فريدمان للطلب على النقود إلى الشكل المختصر التالي³⁷:

$$M/P = F(Y_p)$$

حيث: M/P تمثل الأرصدة الحقيقية و Y_p يمثل الدخل الدائم المتوقع في الأمد البعيد.

وقد أكد فريدمان في تحليله للطلب على النقود بأن دالة الطلب هي دالة مستقرة ولا تخضع لتغيرات عشوائية كبيرة ولذلك يمكن استخدامها للتنبؤ بالطلب على النقود بدقة كبيرة وذلك من خلال التغيرات الحاصلة في الدخل بعد استبعاد تأثيرات سعر الفائدة.

وبذلك نستطيع أن نترجم دالة الطلب إلى استقرار سرعة دوران النقود وذلك بالعودة إلى نظرية الكمية في

$$M/P = Y/V \text{ ، من معادلة التبادل نتوصل إلى: } MV = PY$$

وبالتعويض عن M/P الذي يمثل الطلب على الأرصدة النقدية بما يساويه أي: $F(Y_p)$ ، نحصل على ما

يلي: $Y/V = F(Y_p)$ ، ومنها: $V = Y / F(Y_p)$. وبما أن العلاقة بين الدخل النقدي Y والدخل الدائم Y_p هي علاقة محددة وقابلة للتقدير بدقة فإن استقرار دالة الطلب $F(Y_p)$ ، تعني بالتالي استقرار سرعة دوران النقود V وأنها قابلة للتقدير والتنبؤ.

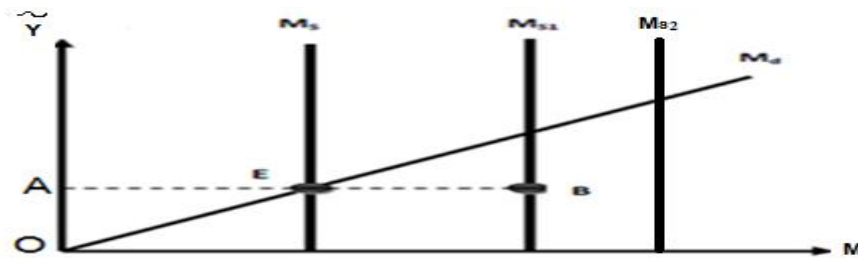
وإذا استطعنا تقديرها بدقة فهذا يعني أننا نستطيع تقدير تأثير أي تغير في كمية النقود على مستوى لإنتاج

أو الأسعار. وبذلك استطاع فريدمان أن يعيد الحياة إلى النظرية الكمية للنقود فبالرغم من أن فريدمان لم يفترض ثبات سرعة دوران النقود، كما فعل الكلاسيكيون، فإنه استطاع أن يعيد إلى عرض النقود أهميته في تقرير مستوى الدخل النقدي كما جاءت به النظرية الكمية للنقود.

ولهذا تعتبر نظرية فريدمان هي الصيغة الحديثة للنظرية الكمية الكلاسيكية في النقود. ويمكن توضيح

ذلك كما يلي³⁸:

الشكل (3): عرض النقود والطلب على النقود عند النقديين



Source : Augey Dominique, Bramoullé Gérard, « Economie monétaire », Dalloz, Paris, 1998, P63.

حيث يمثل المنحنى M_S عرض النقود الذي يراه فريدمان متغير خارجي يقرره البنك المركزي، ويمثل المنحنى M_D الطلب على النقود ويتناسب طردياً مع الدخل حسب نظرية فريدمان، وبذلك تمثل النقطة E التوازن في سوق النقد وفيها يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها عند مستوى دخل نقدي يساوي OA . فإذا ارتفع عرض النقود إلى M_{S1} فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع الاحتفاظ به بمقدار EB . وهذا يعني أنا لنقود يجب أن تنفق وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي. فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد، كما افترضته النظرية الكلاسيكية، فلا يمكن زيادة الناتج ولا بد عندئذ من ارتفاع الأسعار. وستعاد نفس العملية عند انتقال عرض النقود إلى M_{S2} .

ومن هنا بين النقديون أن الزيادة التي تحدث في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية، وهذه الوسائل هي في التحليل الأخير تحت إدارة وسلطة البنك المركزي باعتباره الرقيب والسلطة العليا للشؤون النقدية، ولهذا ينتهي النقديون إلى القول بأن مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، يتطلب أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج وعلى النحو الذي يتناسب مع رغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يودون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم، حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع.

وهكذا تبين لنا أن ليس ثمة خلافاً بين الرؤية الكينزية ورؤية النقديين حول تفسير التضخم، فالكينزية ترى أن حالة التضخم هي عبارة عن اختلال ينشأ من جراء زيادة الطلب الكلي على العرض الحقيقي للسلع، زيادة تفوق المقدرة الحالية للإنتاجية القائمة، وهي حالة تظهر على نحو واضح حينما يقترب النظام من التشغيل الكامل ويتم تغذيتها بزيادة المعروض النقدي، على حين حصر النقديون مشكلة التضخم في ذلك التناقض الذي ينشأ بين عرض النقد والطلب عليها، تناقض يقوم بين الزيادة في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به وهذا في المنطقة التي يكون فيها الاقتصاد في منطقة التشغيل الكامل.

ثانياً: واقع الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر:

1. تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

هدفت السياسة النقدية لبنك الجزائر تحقيق نمو بشكل مستقر في حجم الكتلة النقدية، حيث قدر معدل النمو المستهدف في M_2 سنة 2009 بـ 12% و 13% مقابل 27% و 27.5% سنة 2008، وسنة 2010 و 2011 قدر المعدل

بين 13% و14% على التوالي، أما سنة 2012، 2013 و2014 فقد حددت أهداف التوسع بحوالي: 10.5-12%، 9-11%، 9.5-11.5% على التوالي³⁹.

عرفت الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا متسارعا منذ الاستقلال، فانتقلت من 4.1 مليار دينار جزائري سنة 1962 إلى أكثر من 343 مليار دينار سنة 1990، والسبب وراء ذلك هو الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من 1990 إلى 2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول (1): تطور الكتلة النقدية M_2 في الجزائر: الوحدة: مليار دينار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
M_2	343	415.26	515.90	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.51	1592.46	1789.34	2022.53	2473.51	2901.53
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
M_2	3354.42	3738.03	4157.58	4933.74	5994.60	6955.96	7173.05	8280.74	9929.18	11013.3	11941.5	13673.2	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير 2013-2014.

- Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospectives, juin 2012, mars 2015

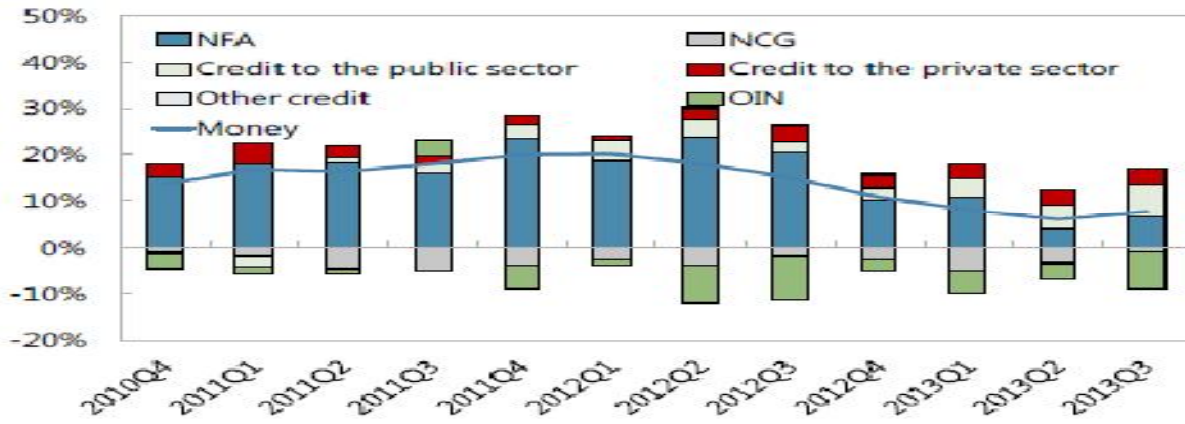
يمكن التفريق بين عدة توجهات أساسية لتطور الكتلة النقدية، تمتد الفترة الأولى من 1990 إلى 1994 إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية لتمويل إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات⁴⁰، حيث قدر معدل النمو السنوي للنقود بين 21% و24% من 1990 إلى 1993، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال الفترة.

أما خلال الفترة الثانية من 1994 إلى 2000 تبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية صارمة وكان يهدف تقليص الكتلة النقدية في حدود 14% خلال الفترة 1994-2000⁴¹، بهدف تخفيض معدل التضخم، حيث نلاحظ تباطؤ نمو العرض النقدي M_2 خلال الفترة - ما عدا سنة 1998 حيث بلغ نمو الكتلة النقدية 47.2%- إذ وصل معدل نمو M_2 سنة 1995 إلى أدنى مستوى وهو 10.5% مقابل معدلا نمو منخفضين سنتي 1999 و2000 بحوالي 12% و13% على الترتيب، وقد حققت هذه النتائج تخفيضا في معدل التضخم ليبلغ ذروته الدنيا سنة 2000⁴². أما الفترة 2001-2011 اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تهدف لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم⁴³. فقد عرفت الألفية الجديدة زيادة مستمرة للكتلة النقدية حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 13673.2 مليار سنة 2014، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خلال الفترة من 2001 إلى 2004 والذي خصص له مبلغ حوالي 520 مليار دينار، ثم الشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 والذي خصص له حوالي 55 مليار

دينار⁴⁴. بالإضافة لذلك، فإن الأهداف النقدية المتعلقة بتطور المجاميع النقدية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة، تستند على افتراض سعر متوسط برميل البترول. فعلى سبيل المثال أنجزت البرمجة النقدية لسنة 2007 على أساس أن سعر برميل البترول الواحد هو 62.8 دولار، في حين بلغ سعر هذا الأخير 74.95 دولار، ما يوافق زيادة قدرها 19%، وعليه انجر عن المزيد من الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات توسع نقدي قوي مقارنة بالتقديرات خاصة أن الكتلة النقدية نمت بمعدل 24.17% سنة 2007 مقابل هدف محدد لنموها بين 17.5 و18.5%، وهو ما يبرر تزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار⁴⁵.

وهذه الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية أدت إلى زيادة التضخم، نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي، والديون التي تمنحها الخزينة العامة، وهو ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس جميع القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف نظرا لارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي أدت بها إلى رفع الأسعار⁴⁶. ويمكن توضيح تطور المكونات المساهمة في نمو الكتلة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل (4): المكونات المساهمة في نمو الكتلة النقدية:



Source : International monetary fund, « Algeria 2013 article IV consultation », IMF country report N14/32, february 2014, p30

أصبح دور الموجودات الخارجية الصافية في سيرورة إنشاء النقود أكثر وضوحا ابتداء من سنة 2010، حيث تعتبر هذه الموجودات أهم مكون للتوسع النقدي سنة 2010 و2011، في حين عرف التوسع النقدي تراجعا ملحوظا معتبرا سنة 2012 (بلغ النمو النقدي 10.9% سنة 2012 مقابل 19.9% سنة 2011) خصوصا تحت تقليص ودائع المحروقات، أن لهذا التراجع صلة قوية بالتراجع الكبير لمعدل نمو صافي الموجودات الخارجية التي بلغ 7.3% سنة 2012 مقابل 16.5% سنة 2011⁴⁷ نفس الشيء بالنسبة لسنة 2013 حيث نلاحظ انخفاض نمو التوسع النقدي بسبب الانخفاض المعتبر لنمو صافي الموجودات الخارجية (NFA)، كما نلاحظ الدور المعتبر لمكون القروض الذي تجاوز دور الموجودات الخارجية في سيرورة إنشاء النقود خلال 2012 وخاصة سنة 2013 والمتمثلة في القروض للقطاع العام، القروض للقطاع الخاص، والقروض الصافية للحكومة (NCG).

2. تطور التضخم في الجزائر:

يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول التالي:

الجدول (2): تطور معدلات التضخم في الجزائر الوحدة (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل التضخم	16.65	25.88	31.67	20.54	29.04	29.78	18.68	5.73	4.95	2.64	0.34	4.22	1.41
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل التضخم	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.90	

المصدر:- معهد البنك الدولي: www.worldbank.org

- Ministère des finances, direction du recueil des informations, www.dgpp-mf.gov.dz

يمكن تقسيم تطور التضخم في الجزائر (1990 – 2014) إلى مرحلتين:

1.2. المرحلة الأولى: تطور التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2003:

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار⁴⁸. ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما يلي:

❖ الفترة 1993-1990: عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 إلى 31.67% سنة 1992 أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها:

✓ التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة.

✓ تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ: 11 نقطة ليصل إلى 20.54%، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي⁴⁹.

❖ الفترة 1995-1994: خلال هذه الفترة عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث ارتفع من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% سنة 1994، ثم إلى 29.78% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها⁵⁰.

❖ الفترة 1999-1996: خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من عام 1996 حيث بلغ معدل التضخم 18.7% ثم بدأ في التراجع إلى غاية 2.64% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- ✓ التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- ✓ تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.
- ✓ تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت أعلى معدل لها قدر بـ: 32%⁵¹.
- ✓ بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين⁵².

❖ الفترة 2003-2000: وصل معدل التضخم لرقم قياسي بلغ 0.34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية⁵³.

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق⁵⁴. بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%⁵⁵.

أما سنة 2003 فقد شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، والذي يمكن إرجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.⁵⁶

2.2. المرحلة الثانية: تطور التضخم من 2004 إلى 2014:

نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة أن معدل التضخم لم يتجاوز معدل 8.89% كحد أقصى وذلك في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ: 0.34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ: 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة⁵⁷، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ: 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي⁵⁸. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%)⁵⁹.

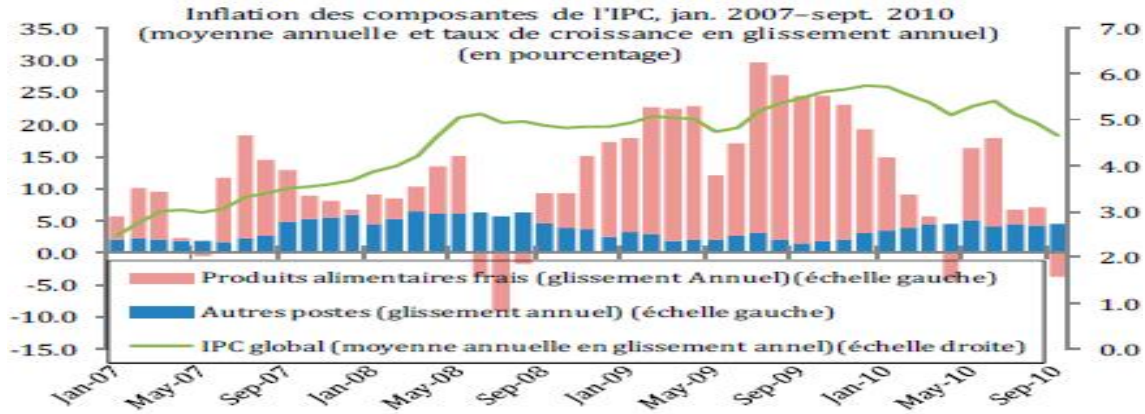
أما في سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ: 2.31% ثم ارتفع في سنة 2007 إلى 3.67% أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية في الجزائر والمقدر بـ: 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة 2007، وأيضا يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية إلى 74.47%، بالإضافة إلى عودة ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم⁶⁰. في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية أي في 2008 إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة، وعموما يمكن القول أن السبب وراء بلوغ معدل التضخم نسبة 4.86% سنة 2008 راجع إلى ارتفاع أسعار الخدمات (البناء، النقل والاتصال) سنة 2006 وأيضا ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.⁶¹

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأخيرة، والسبب وراء ذلك هو حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة.⁶² فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ: 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة (+20.7%) المنتجة محليا⁶³.

كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر⁶⁴.

وفي سنة 2010 عاد معدل التضخم للانخفاض نوعا ما حيث قدرت نسبته بـ: 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية الطازجة، ويمكن القول إجمالا أن التضخم في سنة 2010 تولد أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المعملية⁶⁵، أما في سنة 2011 فقد عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث بلغ 4.52% وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجموع M2 في إحداث التضخم، ويمكن القول أن 62% من التضخم في سنة 2011 تعود إلى هذا السبب و7% تعود إلى تحركات ارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهم التضخم المستورد من خلال ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة بنسبة 31.6%⁶⁶.

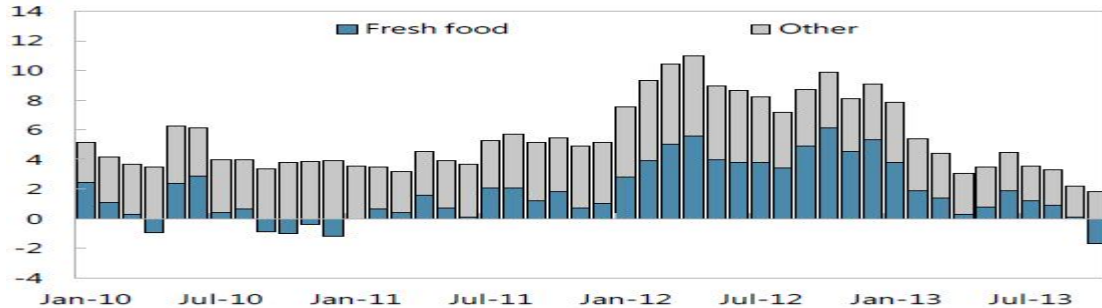
الشكل (5): مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك من جانفي 2007 إلى سبتمبر 2010



Source: Fonds monétaire international, « Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », rapport du FMI n 11/39, Mars 2011, p 5.

وفي سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009⁶⁷، إلا أن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (6): مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك من جانفي 2010 إلى جويلية 2013



Source : International monetary fund, « Algeria 2013 article IV consultation », IMF country report N14/32, february 2014, p28.

بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا سنة 2012، سجل سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات جديد يقدر ب 3.25%، وقد ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3.18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، وكذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد (43.1%) في مؤشر الأسعار الكلي. ولم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى ب 46% أقل 16.8 نقطة أقل من 2012. وذلك للتراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 2.02% في 2013 مقابل 21.4% في 2012، ويعد التراجع في أسعار المواد الغذائية عاما⁶⁸. وقد واصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، وهو ما سيقبل حدة الصعوبات المالية للجزائر⁶⁹.

ثالثا: دراسة العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار في الجزائر:

1. اختيار النموذج:

تم اختيار النموذج من الشكل اللوغاريتمي بما أن قيم $\frac{d \ln P_t}{d \ln M_t}$ متقاربة. وعليه يمكن كتابته بالصيغة التالية:

$\ln P_t$: اللوغاريتم النيبيري للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في السنة أمقارنة بسنة 2001.

$\ln M_t$: اللوغاريتم النيبيري لعرض النقود (الكتلة النقدية M_2).

U_t : قيمة حد الخطأ.

وقد تم استخدام الإحصاءات السنوية للجزائر خلال الفترة 2000-2014 للمتغيرات السابقة، من أجل تقدير

النموذج باستخدام برنامج Eviews7.

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سيتم اختبار استقرارية المتغيرات السالفة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF، والذي يعتمد على

النماذج الثلاث التالية⁷⁰:

✓ النموذج الأول: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

✓ النموذج الثاني: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + C - \sum_{j=2}^p p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

✓ النموذج الثالث: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + C + b_t - \sum_{j=2}^p p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

ΔY_t : التغير في السلسلة المراد اختبارها / Φ : معامل جذر الوحدة / p_j : معامل التأخر الزمني للسلسلة.
 p : عدد الفجوات أو التأخرات الزمنية / ε_t : حد الخطأ العشوائي / b_t : مركبة الاتجاه العام.

وتم الاستعانة ببرنامج Eviews7 من أجل تجديد عدد فترات الإبطاء للسلسلتين بالاعتماد على مؤشر AKAIKE، ويمكن توضيح النتائج المتوصل إليها عند دراسة الإستقرارية كما يلي:

الجدول (3): نتائج اختبارات ديكي فولر

المتغيرات	P-VALUE		المستويات
	$\ln P_t$	$\ln M_t$	
عدد فترات الإبطاء	0		
النموذج الثالث	ϕ	0.15	المستوى الأصلي
	B	0.12	
النموذج الثاني	ϕ	0.99	المستوى الأصلي
	C	0.17	
النموذج الأول	ϕ	1.00	مستوى الفروق الأولى
النموذج الثالث	ϕ	0.09	
	B	0.11	
النموذج الثاني	ϕ	0.03	مستوى الفروق الأولى
	C	0.01	
النموذج الأول	ϕ	/	

المصدر: ملخص لنتائج مخرجات البرمجة الإحصائية EVIEWS7

❖ تحليل النتائج المتحصل عليها:

$\ln P_t$: نلاحظ أن المستوى العام للأسعار غير مستقر عند المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام (B) في النموذج الثالث نجده أكبر من 5% ما يعني عدم معنويته، مما قادنا لاختبار مدى معنوية الحد الثابت c الذي بدوره وجدناه غير معنوي لأن قيمة p.value أكبر من 5%، وباختبار النموذج الأول نجد أن قيمة T المحسوبة لمعامل جذر الوحدة (7.37) أكبر من من القيمة الجدولية عند 5%، 1%، 10%، كما أن قيمة p.value أكبر من 5% ما يجعلنا نقبل فرضية عدم وجود جذر الوحدة، وعليه فالسلسلة غير مستقرة من نوع DS. أما عند اختبار النموذج الثالث لسلسلة الفروق وجدنا أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا إلى الانتقال للنموذج الثاني، أين لاحظنا معنوية الثابت c حيث أن قيمة p.value (0.01) أقل من 5%، بالإضافة إلى معنوية معامل جذر الوحدة ϕ ، حيث قيمة p.value (0.03) أقل من 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية عدم التي تقتضي بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

$\ln M_t$: نلاحظ أن عرض النقود غير مستقر عند المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام في النموذج الثالث نجده معنويا أي أن قيمة p.value أقل من 5%، إلا أن معلمة جذر

الوحدة غير معنوية بما أن قيمة p.value أكبر من 5% وقيمة T المحسوبة (-3.04) أكبر من الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاث. مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه السلسلة غير مستقرة من نوع DS. أما عند اختبار النموذج الثالث لسلسلة الفروق نجد أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا للانتقال للنموذج الثاني، أين نلاحظ معنوية الثابت c (قيمة p.value 0.001 أقل من 5%)، بالإضافة إلى معنوية معامل جذر الوحدة حيث قيمة p.value 0.004 أقل من 5%، وقيمة T المحسوبة (-4.66) أقل من الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاث مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تقتضي بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى. وعليه كلا السلسلتان ($\ln M_t$ و $\ln P_t$) متكاملتان من الدرجة الأولى.

3. تقدير العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار:

يمكن توضيح نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرين من الشكل التالي:

الشكل (7): تقدير العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.323219	0.133722	17.37347	0.0000
LNMT	0.287947	0.015469	18.61391	0.0000
R-squared	0.963836	Mean dependent var		4.806667
Adjusted R-squared	0.961055	S.D. dependent var		0.176662
S.E. of regression	0.034864	Akaike info criterion		-3.751184
Sum squared resid	0.015801	Schwarz criterion		-3.656777
Log likelihood	30.13388	Hannan-Quinn criter.		-3.752190
F-statistic	346.4777	Durbin-Watson stat		0.576305
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

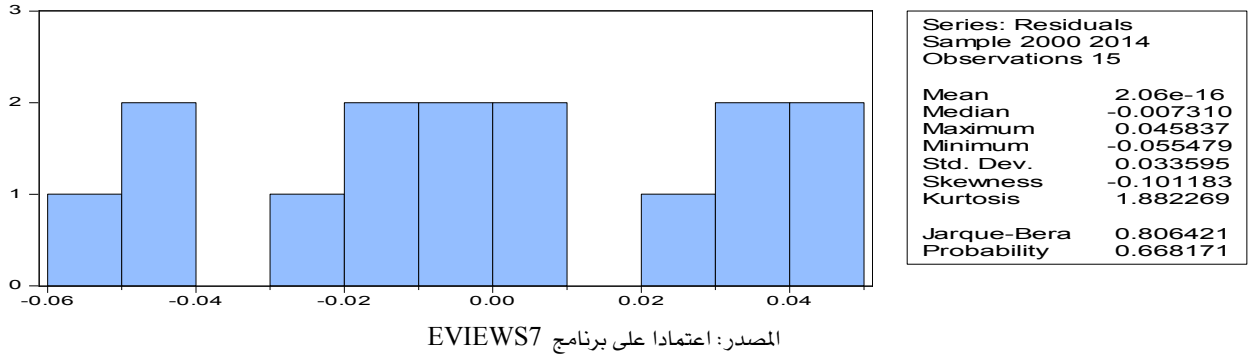
من الشكل السابق تكون النتائج المختصرة من الشكل: $\ln P_t = 2.32 + 0.28 \ln M_t$

نلاحظ أن قيمة p.value لكل من c و α_1 أقل من 5%، كما أن قيمة T المحسوبة للثابت c والتي تساوي 17.37 هي أكبر من قيمة T الجدولة والتي تساوي 2.16، ونفس الشيء بالنسبة لـ α_1 حيث بلغت قيمة T المحسوبة 18.61 وهي أكبر من قيمتها الجدولة، مما يدل على معنوية كل منهما.

وعليه فإن ارتفاع الكتلة النقدية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 0.28%. كما أن قيمة R^2 توضح بأن 96% من التغيرات في المستوى العام للأسعار يمكن تفسيرها بتغير عرض النقود، أما 4% الباقية فيمكن تفسيرها بتغير المتغيرات الأخرى.

عند فحص فرض الإعتدالية الخاص بالنموذج السابق فإن النتائج المتحصل عليها كالتالي:

الشكل (8): اختبار فرض الاعتدالية للأخطاء



نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية جاك بيرا (0.66) أكبر من 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بأن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً. أما الفرض المتعلق بثبات تباين الأخطاء، سيتم اختباره باستخدام ARCH الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (9): اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.676282	Prob. F(1,12)	0.0793
Obs*R-squared	3.283173	Prob. Chi-Square(1)	0.0700

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر (0.07) أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بثبات تباين الأخطاء. يبدو مما سبق أن النموذج السابق خالي من النقائص، إلا أن قيمة دارين واتسون غير معنوية مما يعني وجود ارتباط في الأخطاء، وهي أقل من قيمة R^2 ، كما أن السلسلتان متكاملتان من الدرجة الأولى $\ln P_t, \ln M_t \sim I(1)$ ، ما يعني احتمال وجود خطر انحدار زائف. مما يتطلب استخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر.

❖ اختبار التكامل المشترك لأجل وجرانجر:

إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، فإنه سيكون هناك متجه مشترك يربطهما معا. للحصول على علاقة طويلة الأجل، يتطلب ذلك تجمع خطي للمتغيرين $\ln P_t, \ln M_t$ يكون مستقر $I(0)$. التجمع الخطي لـ $\ln P_t$ و $\ln M_t$ يمكن أن نحصل عليه مباشرة بعد تقدير النموذج السابق بأخذ البواقي:

إذا كانت $u_t \sim I(0)$ فإن المتغيران يكونان متكاملان تكامل مشترك، وبالتالي يزول خطر الانحدار الزائف. بعد استخراج سلسلة البواقي للعلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، وفحص استقرارها باختبار ديكي فولر الموسع، يمكن توضيح النتائج المتحصل كما يلي:

الشكل (10): استقرارية سلسلة البواقي من الدرجة صفر

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.555596	0.0028
Test critical values:		
1% level	-2.847250	
5% level	-1.988198	
10% level	-1.600140	

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن قيمة p.value لمعلمة جذر الوحدة أقل من 5%، كما أن قيمة T المحسوبة (-3.55) أقل من قيمتها الجدولة عند 1%، 5%، و10%، ما يعني أن السلسلة مستقرة، وبالتالي لا يوجد خطر انحدار زائف وهناك علاقة تكامل مشترك بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار.

خاتمة:

خلصنا من خلال هذا البحث أن المستوى العام للأسعار يتأثر بالتغيرات الحاصلة في كمية النقود، وذلك سواء بصفة مباشرة كما ترى نظرية كمية النقود، أو عن طريق التأثير على الطلب الفعلي وفق النظرية الكينزية، أو عن طريق الاختلال بين العرض والطلب النقدي كما ترى النظرية الكمية الحديثة. وبهذا نصل إلى تأكيد الفرضية التي تم الانطلاق منها بأن العرض النقدي يمارس أثرا على المستوى العام للأسعار حيث تؤدي زيادة عرض النقود بـ 1% إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 0.28%. إلا أن التضخم في الجزائر ليس نقديا بالكامل، فكما

رأينا خلال فترة الدراسة فإن تضخم أسعار الواردات الغذائية من الأسباب المؤدية أيضا للتضخم وهو تضخم مستورد.

يقيد هذا الوضع السياسة النقدية، فمن جهة التوسع النقدي يرجع للأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الناتجة عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات، أي مصدر الدخل الوحيد هو سبب التوسع النقدي، بالإضافة إلى عدم القدرة على استثمار هذه الموارد محليا، ومن جهة أخرى فإن التضخم المستورد يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية. ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.

المهامش والإحالات:

¹ Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, «Principes de l'économie », 2^{ème} édition, De Boeck, Paris,2011, p834.

² Alain Samuelson, « les grands courants de la pensée économique », Office des publications universitaires, Alger, 1985, p 78.

³ ابن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان دت، ص 3.

⁴ Azza Souad, « Macroéconomie », Université virtuelle de Tunis, 2006, p 49.

⁵ Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, «Principes de l'économie », op.c.i.t, p842

⁶ Bernard Landais, « leçons de politique monétaire », De Boeck, Bruxelles, 2008, p 20.

⁷ Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, «Principes de l'économie », op.c.i.t, P 842.

⁸ Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, «Principes de l'économie », op.c.i.t, P 843.

⁹ Cyriac Guillaumin, « Macroeconomie », Dunod, Paris, 2014, PP 234-235.

¹⁰ فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 81.

¹¹ منشورات جامعة دمشق، "الاقتصاد النقدي"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2010-2009، ص 73.

¹² مروان عطوان، "النظريات النقدية"، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص 103.

¹³ منشورات جامعة دمشق، "الاقتصاد النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

¹⁴ Sophie Brana, Michel Cazals, « La monnaie », 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2014, P40.

¹⁵ مروان عطوان، "النظريات النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

¹⁶ ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 252.

¹⁷ محمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 292.

¹⁸ Sophie Brana, Michel Cazals, « La monnaie », op.c.i.t, p41.

¹⁹ سوزي عدلي ناشز، "مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، المنشورات الحقوقية، القاهرة، د.ت، ص 100.

²⁰ رمزي زكي، "مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص 57.

²¹ وهيب مسيحة، "النظرية النقدية وسياسة التوظيف"، القاهرة، 1961، ص 276.

²² نبيل الروبي، "التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1973، ص 63.

²³ وهيب مسيحة، "النظرية النقدية وسياسة التوظيف"، مرجع سبق ذكره، ص 276.

²⁴ جون مينر كينز، "النظرية العامة في الاقتصاد"، ترجمة: نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991، ص ص 434-435.

²⁵ Fatukasi Bayo, « Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis », International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N12, P264.

²⁶ أسامة بشير الدباغ، "البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 105.

²⁷ Fatukasi Bayo, « Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis », op.c.i.t, P265.

²⁸ السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص 240-241.

²⁹ Frédéric Mishkin, « Monnaie, banques, et marchés financiers », 8^{ème} édition, Pearson éditions, Paris, 2000, P833.

- ³⁰ منشورات جامعة دمشق، "الاقتصاد النقدي"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 2010/2009، ص 89.
- ³¹ سمير حسون، "الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك"، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص93.
- ³² موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص34.
- ³³ منشورات جامعة دمشق، "الاقتصاد النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص91.
- ³⁴ نفس المرجع السابق، ص92.
- ³⁵ محمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، مرجع سبق ذكره، ص306.
- ³⁶ منشورات جامعة دمشق، "الاقتصاد النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص94.
- ³⁷ Augéy Dominique, Bramoullé Gérard, « Economie monétaire », Dalloz, Paris, 1998, P62.
- ³⁸ منشورات جامعة دمشق، "الاقتصاد النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص94-95.
- ³⁹ Evolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, Rapport 2009-2010-2011-2012-2013-2014.
- ⁴⁰ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص30.
- كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص61.
- ⁴¹ طيبة عبد العزيز، "فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2001"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014، ص29.
- ⁴² بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)"، مرجع سبق ذكره، ص31.
- ⁴³ طيبة عبد العزيز، "فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2001"، مرجع سبق ذكره، ص29.
- ⁴⁴ عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص85.
- ⁴⁵ رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2001)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء- ربيع 2013، ص 205-206.
- ⁴⁶ بن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014، ص39.
- ⁴⁷ بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص13.
- ⁴⁸ Boutaleb kouider, « politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne », L'office des publications universitaires, Alger, 2013, p 287.
- ⁴⁹ مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 66-67.
- ⁵⁰ عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، مرجع سبق ذكره، ص3.
- ⁵¹ مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مرجع سبق ذكره، ص67.
- ⁵² عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، مرجع سبق ذكره، ص3.
- ⁵³ محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013، ص272.
- بابا عبد القادر، "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 25/25 أبريل 2006، ص6.
- ⁵⁴ Achour Tani Yamna, « L'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, Université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.
- ⁵⁵ رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مرجع سبق ذكره، ص 204.
- ⁵⁶ علي لزعر، رايس فضيل، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)"، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، ص194.

⁵⁷ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵⁸ Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », op.cit, p 56.

⁵⁹ رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)", مرجع سبق ذكره، ص 204.

⁶⁰ Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, « l'économie algérienne dans le contexte de lacrise financière internationale », l'économie algérienne aux défis de la globalisation, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février 2011, p 75.

⁶¹ Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, Université de Tlemcen algérie, 2013/2014, p 256

⁶² Fonds monétaire international, « Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », rapport du FMI n 11/39, Mars 2011, p 5.

⁶³ « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 », ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009, p 12.

⁶⁴ علي لزعر، رايس فضيل، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)", مرجع سبق ذكره، ص 195.

⁶⁵ بنك الجزائر، تقرير حول "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011"، الجزائر 2011، ص 4.

⁶⁶ « Evolution economique et monétaire en Algérie », banque d'Algerie, Rapport 2010, p151.

⁶⁷ بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص 212.

- بن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990 - 2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014، ص 33.

- بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 9.

⁶⁸ "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2013، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 41.

⁶⁹ أحمد سلامي، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970 - 2014)", مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، الجزائر، 2015، ص 34.

⁷⁰ Régis Bourbonnais, "Econométrie", 8^{ème} édition, Dunod, Paris, 2011, pp. 248-249.